

## كلمة لرئيس الحكومة الفلسطينية المستقيل، محمود عباس، في الجلسة المغلقة للمجلس التشريعي يشرح فيها أسباب استقالته رام الله، 6/9/2003.\*

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

لم أطلب جلسة سرية، لقد طلبت جلسة مغلقة عن الإعلام، لأنني رغبت في أن أضع بين يدي المجلس أموراً لا أحب أن تكون قريبة من الإعلام وإن كنت متأكداً بأنها ستصل بتفاصيلها إلى تلك الوسائل، مع العلم أننا نسمع كل ساعة عن متحدثين رسميين وغير رسميين يطلقون التصريحات من دون أن تذكر أسماءهم ويطلبون أن لا تذكر أسماءهم.

بداية أقدم اعتذاري للمجلس التشريعي على الإهانة التي وجهت إليه بسبب زيارتي مما أدى إلى تكسير بعض الزجاج والاعتداء على بعض أعضاء الحكومة وأعمال الشعب التي قام بها البعض وأدت إلى ما أدت إليه، فأنا وباعتبار أن هذا قد حدث بسبب زيارتي للمجلس أقدم اعتذاري له.

من المؤسف جداً أن الذين قاموا بهذه الأعمال، قاموا بها محرضين ومدفوعين للقيام بالهجوم على أشخاصنا بصفتنا حكومة. حكومة أبو مازن. وبصفتنا أشخاصاً عاديين ومع الأسف أيضاً أنهم حملوا شعارات تنم عن التخوين والعمالة والخيانة والارتباط بالأجنبي وما إلى ذلك من هذه الشعارات التي أطلقوها محرضين، ولكن هناك شعارات أخرى حملت باليا فطرات أو بالهتافات: أين الأسرى؟ ولماذا الحائط مستمر؟ ولماذا الاستيطان مستمر؟ ولماذا ولماذا... وكأن حكومة لا يزيد عمرها عن مئة يوم هي التي جاءت بكل هذه المصائب للشعب الفلسطيني... وكانوا أيضاً محرضين... وكثيرون يتحدثون أين اللاجئون وأين العودة وأين وأين؟ وكل هذه الشعارات ظلم واقتراء وعدوان.

إضافة إلى كل هذا فإن هذه التظاهرات ما كانت إلا استباحة للدماء ومن حسن الحظ أننا طلبنا من الشرطة أن لا تتدخل، لأنها لو تدخلت بين الأهل لما عرف العاقبة إلا الله سبحانه وتعالى... وكنت أتمنى على المجلس أن يعتبرنا ضيوفاً عاديين ويوفر لنا بعضاً من الكرامة والحماية.

كثيرون يتحدثون عن ضياع الثوابت الفلسطينية... هل هذه الحكومة أضاعت الثوابت الفلسطينية؟ أضاعت الدولة وحق العودة والقدس والمستوطنات وتنازلت عن كل الحقوق والثوابت... كل هذه أوهام تعشعش في عقول من يطلقون هذه الاتهامات.

كذلك هناك قضية نريد أن ننتهي منها وهي أننا جئنا برغبة وإرادة أميركية. إسرائيلية، وهذا يصدر أيضاً من بعض أعضاء المجلس... والكل نسي أو تناسى أنني كلفت من قبل اللجنة التنفيذية بالإجماع وكلفت من اللجنة المركزية لحركة فتح بالإجماع وكلفت من المجلس المركزي بالإجماع وكلفت بواحد وخمسين صوتاً من

\* "الحياة" (بيروت)، 9/9/2003.

مجلسكم الموقر... فمن هو الأميركي؟ من هم الأميركيون الذين جاؤوا بنا إلى هذه الحكومة؟ ثم يقال هذه الحكومة لا تملك أن تستقيل لأنها مرتبطة بالأميركان... هذا أقل ما يقال فيه إنه عيب.

قدمت إليكم تقريراً عن إنجازات هذه الحكومة... وعلى رغم كل الصعوبات والتجريح والإهانات، أعتقد أنها إنجازات متواضعة ولا أقول كبيرة... هذا ما استطعنا تحقيقه. يقال أيضاً في الإعلام إننا نريد كل شيء أو لا شيء... هذا كلام باطل، نحن لا نريد شيئاً خارج إطار ما خولتموه لنا وما خولته لنا القيادة السياسية. والبعض يرى في هذه الحكومة مشجباً يعلق عليها ما يريد. لن نسمح لأحد بأن يعلق علينا أوزاره أو طموحاته أو أطماعه... نحن لن نكون مشجباً لأحد.

علاقتي بالأخ أبو عمار تاريخية وهذه ليست أول مرة نختلف وأرجو أن تكون المرة الأخيرة، ولكنني لا أكرهه ولا يكرهني... ولا أدري إذا كان هو يكرهني، ولكن أنا لا أكرهه... نحن عشنا 40 عاماً نأكل ونشرب ونناضل ونتحمل ونعيش مع بعضنا بعضاً، ونحن بشر ولسنا نسخة طبق الأصل من بعضنا بعضاً ولن نكون... له رأيه وله مواقفه التي أحترمها، له آراؤه التي أحترمها، وله قراراته التي أحترمها، لكنني لست نسخة طبق الأصل منه وبالتالي أنا أعرف تماماً حدود العلاقة بيني وبينه ولكنها ليست علاقة شخصية على الإطلاق... فإذا اختلفنا لا نختلف على أمر شخصي وإذا اتفقنا لا نتفق على أمر شخصي. لست من الشلليين ولست من دعاة الفرقة والانشقاق وأنا أول من حارب كل ظواهر الانشقاق إلى يومنا هذا وأنا الوحيد الذي لا زلت أحارب انشقاق عام 1982... أنا جزء من الشرعية، أنا من مؤسسي هذه الشرعية ولا يمكن أن أنحرف ولا يمكن أن أنشق ولا يمكن أن أقف ضد الشرعية التي يمثلها ياسر عرفات... كل ما أفعل إذا اختلفنا أخرج وحدي وإذا كنتم لا تعرفون هذا فأرجو أن تعرفوه.

أماً بالنسبة إلى المجلس فهو سيد نفسه وسيد قراره وسيد موقفه، هنالك 18 شخصاً طالبوا بحجب الثقة وهذا شأن المجلس وأنا أحترم هذه المؤسسة وأعتز بها.

هناك أقوال كثيرة، ليست إشاعات وإنما هي عن سابق إصرار وتصميم وقصد، بأنني خطفت المفاوضات الفلسطينية وأنتأثر بها... هذا كلام ظالم من بدايته إلى نهايته... المسؤول عن المفاوضات هو منظمة التحرير الفلسطينية من البداية إلى يومنا هذا، هي التي تفاوض وهي التي تقرر وهي التي تبرم كل الاتفاقات أياً كان مستوى هذه الاتفاقات... لا يستطيع أحد، لا من الوزارة ولا من السلطة ولا من أي جهة، أن يبرم أو يقوم بالتفاوض نيابة عن منظمة التحرير وهو عملها وشأنها، وهذا ما ندافع عنه منذ يوم أو سلو إلى يومنا هذا.

عندما ذهب للتوقيع على الاتفاق ذهب لأن وزير خارجيتنا ورئيس الدائرة السياسية رفض أن يذهب ورفض أن يقبل ولم يعترف بأوسلو... كان هو الذي يفترض أن يقوم بالتوقيع لأنه هو رئيس الدائرة السياسية، هو وزير الخارجية، ولكنه أبى ورفض وابتعد وجلس بعيداً رافضاً هذه الاتفاقات من بدايتها إلى نهايتها على اعتبار أنها لا تنسجم مع أفكاره، لا أريد أن أقول أكثر من ذلك.

عندما شكلنا الحكومة سلمت دائرة المفاوضات للأخ صائب عريقات وأصبح هو رئيس دائرة المفاوضات بعدما كنت أنا رئيسها، باعتباري أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، واستلمت هذه المهمة وأصبح عضواً مراقباً في اللجنة التنفيذية وذلك حتى نفصل بين المفاوضات وبين السلطة لأن السلطة لا تفاوض... قد يكون هناك أعضاء من السلطة في المفاوضات إنما هنالك لجنة عليا مسؤولة بداية ونهاية عن المفاوضات وهناك لجنة تنفيذية هي التي تقرر بكامل أعضائها.

كل ما يجري في المفاوضات هو بأمر ياسر عرفات، ذهاباً وإياباً، ولا كلمة ولا حرف ولا موضوع يثار أو يتفق عليه إذا لم يعط موافقته على هذا، إذا فالمفاوضات ليست من شأننا وليست من شأن الحكومة وإنما هي من شأن المنظمة التي ترسم السياسة ولجنة المفاوضات التي تقوم بتنفيذ هذه السياسة.

هناك من يقول إننا نستبعد منظمة التحرير الفلسطينية ونريد أن ندمرها ونريد أن نتجاوزها... هذا الكلام سخيّف والدليل على ذلك أن اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي يجتمعان هنا بنصائهما في داخل الوطن، والمجلس الوطني اجتمع في عام 1996 بنصابه، أكثر من الثلاثين، أيضاً في الوطن... إذا فإن المنظمة هنا في الوطن وعلى أرض الوطن، ولا يهم إذا غاب شخص أو شخصان، فهذا لا يعني أن هذا يقزم ويضرب شرعية المنظمة، لا، المنظمة موجودة هنا وتحمل مسؤولياتها، وعندما قرر أبو عمار أن يشكل حكومة جديدة ورئيس حكومة جديداً استدعى المجلس المركزي، وجاء المجلس المركزي إلى هنا، وأعطى موقفه ورأيه بعيداً عن ضغط الأميركيين، بعيداً عن إرادة الأميركيين.

هنالك مشكلة نواجهها، بناء على هذا، منذ دخلنا إلى الوطن... من الذي يمثلنا؟ هل الذي يمثلنا وزير التخطيط في ذلك الوقت أم وزير الخارجية الأخ أبو اللطف (فاروق القدومي). وقد حسم الأمر مرة واحدة في عام 1996 عندما قيل: الوفد الفلسطيني هو برئاسة أبو عمار ووفد الرئاسة أبو اللطف وأبو مازن وياسر عبد ربه وسليمان النجاب وغيرهم ووفد الخارجية هو نبيل شعث... ولكن بعد ذلك ترك الأمر ضائعاً محرّجاً وأكثر المحرجين كان أبو عمار لأن الشكاوى كانت تأتيه من كل الناس لتقول له: لدينا على طاولة الاجتماعات الرسمية وزيراً خارجياً ولدينا بادجان (بطاقتا تعريف) وكريسيان وسيارتان ومطلوب سويتان (جناحان فندقيان) لأن لدينا أكثر من رئيس للوفد... إضافة إلى هذا، لدينا خطابان سياسيان متناقضان... فمن الذي يمثل المنظمة؟ من الذي يتكلم باسمك؟ من الذي يعبر عن سياستك؟ وكان أبو عمار دائماً يشكو ويقول: هذه فضيحة... هذه فضيحة... كيف يمكن أن نعالج هذا الأمر؟ وفي النهاية وصلنا إلى أن الأمر يعالج في مكانه، فاللجنة التنفيذية هي التي أعطت القرار، واللجنة التنفيذية هي التي ترى ما تراه مناسباً... لأن هذا الأمر هو ازدواجية في الخطاب وفي الموقع وفي الكرسي، وهو أمر لا يمكن أن يستمر.

دعا أبو عمار اللجنة التنفيذية قبل سنة أو أكثر من اليوم، وعرض الأمر عليها ووضعت الاقتراحات التالية: إما أن يكون الأخ أبو اللطف وزيراً للخارجية ونبيل شعث وزير دولة، وإما أن يكون الأخ أبو اللطف وزير خارجية، وإما أن يكون الأخ نبيل شعث وزير خارجية، وإما أن توزع الصلاحيات... وبعد نقاش اتفق على أن توزيع الصلاحيات هو الأفضل. وفعلاً بدأ الأعضاء يتناقشون في الصلاحيات، وقيل: ما يتعلق بجامعة الدول العربية ومؤسساتها وبأوروبا يمثلنا فيه الأخ نبيل شعث، أما المؤتمر الإسلامي ومؤتمر دول عدم الانحياز والأمم المتحدة والقمة الإفريقية فيمثلنا فيها الأخ أبو اللطف... أي حصرت المهمات بين الاثنين، وكتبت الرسالة على أن تبلغ للأخ أبو اللطف ويتم حسم هذا الموضوع الذي كان يعبر عنه أبو عمار دائماً بأنه موضوع مخجل وموضوع فضيحة. وقيل في تلك الجلسات. وكل الأعضاء الذين كانوا حاضرين أحياء. للأخ ياسر عبد ربه: يا ياسر إذهب وبلغ أبو اللطف بهذه الرسالة... لا أدري إذا كان الأخ ياسر ذهب وبلغ الرسالة أم لم يذهب.

وعندما شكلت الحكومة، قيل ما هي وظيفة نبيل شعث؟ فوضعت الوظيفة التالية: وزير الشؤون الخارجية، وذهب نبيل إلى الأخ أبو عمار الذي قال: هذا خطأ... وزير الخارجية ولماذا الشؤون؟ عاد إليّ نبيل وقال أبو عمار يطلب أن أكون وزيراً للخارجية... قلت له لم لا، وزير خارجية أو وزير شؤون خارجية كله واحد... وفي اجتماع

اللجنة المركزية، على ما أذكر، قالوا: لا، وزير الشؤون الخارجية. فقال أبو عمار: وزير الشؤون الخارجية، فقلت: لا مانع... أنا مسؤول عن كل كلمة (أقولها هنا) وبإمكانكم مراجعتي عليها بعد 10 سنوات.

خرجت بقائمة الحكومة وفيها (منصب) وزير الشؤون الخارجية، ثم ذهبت إلى الأخ أبو عمار وسألته: هل أبلغت أبو اللطف بذلك؟ قال: نعم... وأعدت السؤال مرة أخرى عليه: هل أبلغت الأخ أبو اللطف بالرسالة؟ قال: نعم، فقلت له: إننا سأبلغ الجامعة العربية بأن من يمثلنا هو الأخ نبيل شعث وأرسلت رسالة بهذا الخصوص. وقامت الزبوعة ولم تقعد من تونس وغير تونس... لماذا هذا؟ قلنا بناء على قرار المرجعية التي اسمها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وأبلغني أبو عمار أنه أبلغ هذه الرسالة إلى أصحابها والآن أصبح واجباً علينا أن نضعها موضع التنفيذ... والتقيت عمرو موسى فسألني: أنا في حيرة، من الذي يمثل؟ قلت له القصة كاملة لكن، وعمرو موسى حي يرزق، إذا جاءك ما يخالف ذلك كتابياً من أبو عمار فهو رئيس السلطة وقراره نافذ... وإلى الآن هذه مشكلة قائمة لأن وزارة الخارجية غير معروف من الذي يتابعها والضحية الوحيدة هي دبلوماسيتنا وسفراؤنا وسفاراتنا في الخارج، إذ إننا لا نستطيع أن نفعل شيئاً وأخونا أبو اللطف لا يفعل شيئاً وأخونا أبو عمار، باعتباره المسؤول عن السفارات، لا يفعل شيئاً، ونبيل شعث لا يفعل شيئاً، ولدينا 89 سفارة منتشرة في مختلف أنحاء العالم، بينما الأردن له 45 سفارة.

أخيراً أعلن الأخ أبو اللطف أنه شكل وفده من عدد من الأعضاء ومنهم نبيل شعث "وزير الدولة للشؤون الخارجية"... هذه القضية من القضايا التي تمس الدبلوماسية الفلسطينية بأكملها... لم تحل، وهذا هو ما حصل بالضبط.

حاولنا أن نتخذ بعض القرارات المالية، بعضها نفذ والبعض لم ينفذ، بعضها مرّ بشيء من السلاسة والبعض بكثير من العرقلة. قلنا لا بد أن يطبق قانون التقاعد أو قرار التقاعد فقامت الدنيا علينا ولم تقعد... "هل انتهت مرحلة التحرر الوطني؟ إن أميركا تريد أن تتخلص من المنظمة!" مع أنه في كل بلدان الدنيا هناك قوانين للتقاعد، قد يكون القرار ناقصاً، وقد يحتاج إلى تعديل، ولكنه لا يحتاج لأن نقوم بعمليات التجريح... و"إن أميركا أملت أن يتم التخلص من المناضلين!" كل بلدان الدنيا فيها تقاعد، فإلى متى يمكن أن يوظف الجد وابنه وحفيده في الوزارة في وقت واحد بينما لدينا 18 ألف خريج موجودون الآن ومع ذلك يبقى كل شيء على ما هو عليه، لأننا لا نستطيع أن نكون خونة ونتخلص من المناضلين... عرض الأمر على اللجنة التنفيذية، ولا أدري ما هي علاقة اللجنة التنفيذية بهذا الأمر، ولكن هي القيادة العليا، وقالت: يوقف هذا القرار.

قبلها أصدرنا قراراً بالاستقطاعات التي كانت تستقطع من الموظفين والتي تصل إلى حد 15 في المئة. وأنا شخصياً لا أعرف أين تذهب هذه الاستقطاعات، مع ذلك ليس هذا المهم، والمهم أن هذا العمل كان يؤدي الموظفين البالغ عددهم 150 ألفاً وتوافرت لدينا الإمكانيات لئلا تبقى هذه الاستقطاعات، ولكن البعض احتجوا وقالوا: أنتم تضربون الانتفاضة... ما هي علاقة الانتفاضة بالاستقطاعات؟ لماذا نبحث دائماً عن سبب "وطني" لنضرب أي إجراء ولنضرب أي قرار؟ ومع ذلك مرّ القرار وكذلك الاحتكارات... البترول، الشركات، السجائر وغيرها، لماذا هذه الاحتكارات؟ ولمصلحة من؟ وعندما ألغيت أعتقد أن الناس شعروا بكثير من الانفراج وبخاصة في حقل البترول الذي كان يغش بقرار رسمي... والنتيجة، كما قلت في تقريري، أن الفرق كان شاسعاً في المدخول بين شهري أيار (مايو) وتموز (يوليو)، أي بين آخر شهر كانت فيه هذه الهيئة وبين أول شهر استلمت المالية هذه الهيئة، وبلغ الفارق ستة ملايين دولار في الشهر، أي 72 مليون دولار في السنة كانت تُسرق.

الموظفون المدنيون يحصلون على رواتبهم من البنوك وقد اقترحت المالية أن يتم استلام الرواتب للجميع من البنوك أي مدنيين وعسكريين فشنوا علينا هجمة شرسة "كيف نكشف أسماء رجال الأمن عندنا للبنوك" والواقع أن أسماء رجال الأمن جميعاً سلمت للجانب الإسرائيلي بأمر رسمي وسلمها الأخ صائب عريقات... وعندما دخلنا إلى أرض الوطن كان لا بد أن يعرف كل إنسان، مدنياً كان أم عسكرياً، البنديقية التي دخلت والرصاصات التي معه سجلت... هذا كله موجود عند الإسرائيليين والأميركيين... والآن عندما نطلب وضع الرواتب في البنوك يقولون "ممنوع لأن هذا عمل غير وطني". وقد قبلت وزارة الداخلية، بالشرطة والأمن الوقائي، بالإضافة إلى الاستخبارات، أن تسلم رواتب منتسبيها في البنوك وبقيت كل أجهزة الأمن الأخرى تحصل على الرواتب بالكيس، لماذا؟.. كل ما أردناه هو أن ينظم هذا وأن يستلم الإنسان راتبه باحترام من البنك، ويصبح له دفتر شيكات وحساب في البنك حتى إذا أراد أن يتعامل مع البنك بقروض أو غيرها يكون قادراً على ذلك... لماذا بالكيس؟ أحدهم قال لي: "البحرية الأميركية تستلم بالكيس!" للأسف هذه حجة سخيفة وغطاء للسرقة، إلى الآن هذا الموضوع لم يحل، لماذا؟ وتكون النتيجة أن يتحرك المستفيدون والمنتفعون... وقامت تظاهرتان ضد وزارة المال وكسرت وزارة المال وسرقت محتوياتها وأملاكها في غزة، لا أريد أن أقول من أين جاء هؤلاء ومن حرصهم ولماذا؟ إذا لم يعجبهم قرار يذهب مسلحون من أجل أن يمنعوه بالقوة... سلام فياض كان حزيناً جداً عندما هاجموه. قال إذا قالوا عني أي شيء فإنني أحتمل وأقبل، ولكن أن يقولوا إنني جاسوس أو خائن، أنا لست جاسوساً ولا خائناً ولا عميلاً.

لا أريد أن أشرح لكم القانون الأساسي فأنتم الذين وضعتموه وأنا ملتزم به التزاماً كاملاً نصاً وروحاً وإذا حصلت هناك خلافات أريد من المجلس أن يحسمها قلت لكم أكثر من مرة أريد أن تقولوا لي أين نحن؟ ماذا لنا وماذا علينا؟ ما هي صلاحياتنا وما هي ليست صلاحياتنا؟ نريد أن نعرف... ولكن في كل يوم يأتيني قرار من أبو عمار، وأنا لا أعرف، فالسفارات ليست من حقنا يعني وزير الخارجية ما هو عمله؟ لا نعرف. والمحافظون ليسوا من شؤوننا، إذا وزارة الداخلية ماذا تعمل؟ المطار ليس من حقنا، فلمن إذا؟ لمنظمة التحرير... هذا يعني أن أي وزير لا يملك سلطة على موظف يأتي أو يخرج، يعين أو يرفع... لا شأن له فهو يتلقى كل هذا من الرئاسة... لا أعرف في بلاد الدنيا كلها وزارة ووزراء غير مسؤولين عن موظفيهم... أعرف أن الوزير قد تكون صلاحياته ما دون وكيل وزارة أو وكيل مساعد لا يستطيع أن يعين أو يبدل إلا بقرار إنما أن يعين له مدير درجة ب أو ج من خارج نطاق الوزارة! كيف ولماذا؟

في الاجتماع الأخير لمجلس الوزراء اتخذ قرار بتعيين صخر بسيسو بدلاً من أبو شريعة... قرار صح أو خطأ، إنه قرار، لكن أن يمنع القرار بقوة السلاح؟ لا يمكن لكتائب أبو شريعة أن تأتي لتحتل وتمنع وتضرب ويؤمر أبو شريعة أن يجلس في الديوان بالقوة... كيف يمكن هذا؟ أنا أفترض أن القرار غير صائب ولكن ليست هذه هي الطريقة التي تعالج بها الأمور... عندما أخذنا القرار أرسلت وفداً من 3 أشخاص إلى الرئيس مكوناً من ياسر عبد ربه وعزام الأحمد ونبيل عمرو وأرسلت إليه رسالة (الأخ الرئيس اتخذنا قرارات: أولاً بديوان الموظفين وثانياً بتعيين وزير الدولة عبد الفتاح حمائل ليكون وزيراً للشباب والرياضة. ونطلب مباركتكم) كتب لنا هذا ليس شأنكم هذا شأن المنظمة وقرار من الرئيس... حتى حمائل حرض عليه ومنع من ممارسة عمله... بطبيعة الحال لم يكن مخلولاً أن يدخل إلى الوزارة قبل أن يحصل على ثقة المجلس التشريعي أو هكذا أنا أفهم.

أفهم أن التلفزيون للحكومة، للدولة، وأفهم أنني أنا رئيس الوزراء وأفهم أن أول جهة إعلامية تبادر إلى تغطية أخبارنا ومؤتمراتنا ولقاءاتنا هي أجهزة إعلامنا... عندما قابلت كولن باول جاء التلفزيون الفلسطيني وحصل بشكل حصري على نقل المؤتمر الصحافي... كل وكالات الأنباء والتلفزيون في العالم نشرته إلا تلفزيوننا...

وتمضي الأيام، الخطاب الذي ألقته أمامكم أذيع مباشرة عبر 3 محطات أو أكثر وليس في تلفزيوننا... أنا أقول إن المحطات نقلته مباشرة... وسألت وزير الإعلام. وأنا قلما أتابع وسائل الإعلام فقال إن هناك تعليمات "مني" (ويقصد الرئيس) بأن أذيع أفلام كرتون أثناء إلقاء الخطاب!

الكثيرون يقولون إنني أريد وضع أجهزة الأمن تحت تصرفي وبإمرتي وأن أخلصها من يد الأخ أبو عمار... هذا افتراء ولم يحصل هذا إطلاقاً، لا أريد لأجهزة الأمن أن تكون تحت تصرفي ولهذا قصة طويلة... القانون الأساسي يقول: أجهزة الأمن الداخلي تحت رئاسة مجلس الوزراء أو وزير الداخلية وأعتقد أن هذا واضح.

أما "خريطة الطريق" فتقول: كل أجهزة الأمن تحت تصرف رئيس الوزراء... ولكنني لم أطلب حتى توحيد الأجهزة وإنما عندما سئلت قلت إنه ستكون كل جهود أجهزة الأمن وليس كل أجهزة الأمن موحدة، وهكذا فإن كل ما طالبنا به إنما هو تنسيق لا أكثر بين أجهزة الأمن بعضها مع بعض... وعندما يكون الأميركيون يقولون وحدة الأجهزة كنا نقول لهم لا نريد.

وهنا أحب أن أقول: لست أنا من وافق على خارطة الطريق وليست حكومتي هي التي وافقت عليها وإنما وُفق عليها في 20 كانون الأول [ديسمبر] الماضي، وأول من أطلق التصريحات الأخ صائب عريقات باسم السلطة الوطنية الفلسطينية والوزارة السابقة بالقبول بخارطة الطريق كما هي... وخارطة الطريق كما هي تقول بتوحيد الأجهزة الأمنية وقد تجاوزناه، وتقول بضرب واجتثاث المنظمات وقد تجاوزناه، لأننا لا نستطيع أن نقع في هذه المطبات... لا نريد أن ندخل في حرب أهلية ولا نستطيع أن نوحّد الأجهزة لأن الأخ أبو عمار يضع تحت تصرفه ثلاثة أرباع الأجهزة الأمنية ويرفض أي نوع من التنسيق بينها وبين بقية الأجهزة.

بعد ذلك جاء اجتماع القيادة الفلسطينية التي ذكرتها، وبدأت أشعر أن هناك تحريضاً لم يسبق له مثيل، وانتقل هذا الاجتماع إلى اجتماع اللجنة المركزية وهناك سمع ما سمعت من اتهامات أبسطها كيف تقبل الحكومة على نفسها أن يبقى أبو عمار محاصراً؟ وكان قد مضى علينا شهران فقط وأبو عمار محاصر منذ سنتين ونحن لم نترك مجالاً دولياً ولا مؤسسة ولا مكاناً ولا شخصية ولا زعيماً إلا وتحدثنا معه إلا إذا كان لدى من يطالبني بهذا أساليب أخرى، وشعرت في ذلك الحين أن الجهة التي أنتمي إليها والتي أعطتني التفويض هي التي تحرض ضدي... وكانت تتحدث أيضاً عن المفاوضات وتنتقد الانفراد بها وأنه لا توجد لدينا استراتيجية وأن هناك وزراء حرامية... رداً على ذلك كتبت 4 رسائل، الأولى أن المفاوضات، وللمرة الألف، ليست من صلاحياتنا وليست عملنا

وليست مسؤوليتي وإنما مسؤولية منظمة التحرير الفلسطينية وأنا عضو في لجنة المفاوضات لأنني أمين سر اللجنة التنفيذية، أما الثانية فهي أن الاتهامات التي صدرت من اللجنة المركزية أو من بعض أعضائها وذلك حتى لا أظلم أحداً ضد الوزراء، فإنني أرجو أن تقدم لي الأدلة وعندها سأحول المتهم فوراً إلى النائب العام وسبق أن قلت لكم هذا عن أي فساد تسمعون عنه اكتبوا لي وأنا سأرسله إلى النائب العام، وأعتقد أن هذا لن أراجع عنه. الرسالة الثالثة: قالت اللجنة المركزية: نحن نريد أن نضع استراتيجية لك وعليك أن تطبقها فقلت ضعوا ما تشاؤون من استراتيجية سياسية وغير سياسية وأنا جاهز، إن كنت قادراً على تطبيقها، فإذا كان باستطاعتي أن أطبق هذه السياسة سأفعل وإن لم أكن فليطبقها غيري لأن هذا قرار من القيادة... فمن يستطيع أن يقوم بهذه المهمة فليأت ليطبقها. الرسالة الرابعة أقدم استقالتي من اللجنة المركزية لأن هذه اللجنة التي أعطتني تفويضاً هي التي تطعنني وهي التي تحرض عليّ ولا أتهم كل أعضاء اللجنة.

تولى رجال الخير من الحريصين على المصلحة وعلى الوحدة والحريصين على الألفة وقانون المحبة أن يجسروا هذه الخلافات وتم استعراض 4 نقاط: الأولى أن لجنة المفاوضات تشكل من التالية أسماؤهم، وهذا قرار

من أبو عمار، 9 أسماء، وإذا أراد أبو عمار أن يخفض العدد أو يزيده فلا اعتراض لي، ولم يكن لي في أي يوم اعتراض أو فيتو على أحد ليكون في لجان يقررها الأخ أبو عمار... كتب أكرم هنية القائمة ووافق عليها أبو عمار واطلع عليها الأخ أبو علاء والأخ غسان الشكعة والأخ صائب عريقات.

النقطة الثانية: مجلس الأمن أو لجنة الأمن تشكل من أبو عمار وأبو مازن ومحمد دحلان وأمين الهندي والحاج إسماعيل والمجايدة ولا اعتراض لي لا على الأسماء أو على الصيغة.

النقطة الثالثة: عندما تنشأ خلافات حول تطبيق القانون الأساسي، فإن هذه اللجنة هي التي تتولى حلها (مشيراً إلى الأسماء الأربعة أعلاه).

النقطة الرابعة: قصة اللجنة المركزية لحركة فتح واستقالتي منها وإصراري على هذه الاستقالة.

لا أدري لماذا تثار في كل مرة مشكلة المفاوضات... في حياتي لم يكن لي اعتراض على لجنة المفاوضات لأنها ليست من شأني فهي شأن أبو عمار ومنظمة التحرير الفلسطينية. وبالتالي من مصلحتي أن يكون هناك فصل ما بين لجنة المفاوضات، وما بين الحكومة التي تنحصر واجباتها في تسيير حياة الناس ولكنها لا تمارس السياسة ولا تمارس المفاوضات، ولكن إذا لزم الأمر لأي شخص عنده كفاءة وقدرة سواء من الوزارة أو من خارجها نحن نرحب به لأننا بحاجة إلى كل كفاءة أن تكون موجودة في هذه اللجنة وكثيراً ما اعترضتم على الأخ أبو علاء أن يكون في المفاوضات... أنا أقول إن المفاوضات تحتاج بشكل ضروري إلى أن يكون أبو علاء موجوداً... أنتم تعترضون وغيركم يعترض هذا شأنكم ولكن لجنة المفاوضات... هكذا يرى أبو عمار وهكذا أرى أنا... أمّا ما يتعلق بالأمن فأنا لم أعارض على أي اسم، أيّاً كان هذا الاسم، 5 أو 6 لا مانع لدي... موضوع اللجنة الرباعية لا مشكلة، أمّا موضوع اللجنة المركزية لا أريد أن أعود إلى اللجنة المركزية وهذا قرار شخصي... أنا لا أعتدي على أحد ولا أترافع على أحد ولا أظلم أحداً... جئت إلى الوزارة بتفويض من اللجنة المركزية وإذا قررت اللجنة المركزية سحب التفويض تسقط الحكومة... هذا صحيح وحق... مثلاً تقول اللجنة طالما أنت مقاطع اللجنة ولا تريدها فإن اللجنة ترفع الغطاء عنك وعن حكومتك وهذا حقهم وقد سمعت هذا الكلام من الأخ صخر حبش وأنا أحترم آراءه وهو يعارضني في الكثير من الأمور ولكن أحترم رأيه فليس بالضرورة أن يوافقني على كل شيء. ومضت الأيام، وشكلت لجنة المفاوضات ولكن ليس بالشكل الذي طرح، ولم أعارض، أمّا مجلس الأمن فلم يجتمع بتاتاً وقد بعثت رسائل إلى اللجنة الرباعية واللجنة لم ترد عليّ حتى الآن.

عقدنا هدنة لنحمي أنفسنا من حرب أهلية لأن البديل هو أن على السلطة أن تضرب. وأنا لا أريد أن أضرب. عملنا هذه الهدنة مع التنظيمات جميعاً ولأول مرة في تاريخ الشعب الفلسطيني وقلنا هذه هي الهدنة ونريد أن نطبقها وبالفعل فقد طبقت ولكن الذي كان يخترقها إسرائيل كما فعلت في نابلس وغير نابلس. وقد أبقيت وأدمت علاقتي مع "حماس" والجهاد وباقي التنظيمات وخصوصاً في غزة لأنني كنت أعتبر أن علاقة الحكومة مع التنظيمات ليست علاقة هدنة وإنما هي علاقة مجتمع فلسطيني بكل أطرافه وبكل نوااميسه الاجتماعية والسياسية وغيرها، نريد أن يكون الجميع في إطار هذا المجتمع إسلاميين أو ملحدين أو قوميين أو غير ذلك. نحن مجتمع هكذا خلقنا ربنا. فإذا لا بد أن نبحث عن صيغة تجمع هؤلاء الناس ومن هنا عندما استمرت اللقاءات لم تكن من أجل الهدنة وإنما كنا نقول تعالوا يا إخوة نفكر كيف نعيش في مجتمع واحد متعدد المذاهب ومتعدد الأفكار ومتعدد الاتجاهات وبدأنا فعلاً نسمع ونسمع ونجد تجاوباً من "حماس" والجهاد بأنه لا بد أن نجد طريقة وكانت هذه أفضل طريقة لنا ولا زالت لكل من يريد أن يأتي ليحكم أو أن يكون في الحكومة فهي الطريق الأسلم لكي نحمي وحدتنا ونحمي شعبنا من الاقتتال. وكانت الهدنة التي رفضها الإسرائيليون ورفضها الأميركيون ثم فرضت عليهم

وقيل لهم لا حل آخر غير هذا الحل رغم أنه ورد في خريطة الطريق، التي وافقنا عليها، بأنه لا بد من ضرب واجتثاث ما يسمى بالتنظيمات الإرهابية ولهذا تجاوزنا أو حاولنا أن نتجاوز هذه المسألة التي يمكن أن نضع أنفسنا بها لو سمعنا ما يقولون.

كنت في غزة في لقاء مع حركة الجهاد. وبدأنا الحديث وكان معي الأخ زياد أبو عمرو لنتكلم في القضايا المجتمعية، لهم مطالب مجتمعية لا بد أن نتحدث بها استكمالاً للجلسات السابقة، فبدأنا نتحدث نصف ساعة أو أكثر قليلاً حتى جاءت المفاجأة وهي عملية ضخمة في القدس.

ارتبك الأمر ودعوت مجلس الوزراء إلى غزة واستمع مجلس الوزراء إلى التطورات الأخيرة واتفقنا على 3 نقاط.

أولاً: إما أن تأخذ هذه الحكومة الغطاء من القيادة السياسية وأنها على رأي ماهر المصري ليست خشيشة أو زرعاً استيطانياً.. هل نحن حكومة أم معارضة فإذا كانت حكومة منبثقة من هذه المؤسسات فلتعطها الغطاء السياسي.

ثانياً: لا بد من إيجاد صيغة تنسيق بين أجهزة الأمن حتى تستطيع أن تواجه على الأرض، فيما لو حصل أي شيء، لأنه من غير المعقول أن أجهزة الأمن لا تتفق على شيء وأنا دعوت أجهزة الأمن وطلبت منها حتى الاستنفار لنحمي الوضع فقالوا لا نستطيع.

ثالثاً: لا بد من إجراءات على الأرض.. إجراءات سلطة تثبت وجودها على الأرض.

هذه النقاط الثلاث ما هي إلا توصيات للقيادة الفلسطينية المجتمعة في رام الله حيث يذهب من استطاع لإبلاغ القيادة أو لنقل هذه التوصيات إلى القيادة.. وعقد اجتماع، ثم جلست مع عدد من الإخوة وحدث نقاش طويل عريض واتفقنا على أننا نريد أن نعطي غطاء سياسياً للحكومة وصدر البيان عن القيادة ولكن هذا من البيانات الكثيرة التي تصدر والتي أحياناً لا تعني شيئاً.

وتتابع الموضوع وجاء أسامة الباز وتحدث معنا وقال إنه لا بد من عمل شيء بالنسبة لأجهزة الأمن لأن استحقاقاتكم طويلة وكثيرة فلم يحصل أي شيء والآن كيف يمكن أن نتعامل مع مسألة الأمن، فاجتمعت اللجنة المركزية وطرح أمامها اقتراحان الأول من نبيل شعث شخصياً بأن يعين الأخ أبو عمار نصر يوسف نائباً له في الأمن الوطني، تابعاً له، وهو يستطيع أن ينسق مع بقية الأجهزة. وأعتقد أن هذا الاقتراح لم يحظ بقبول عام أو بالموافقة. أما الاقتراح الآخر أن يعين نصر يوسف وزيراً للداخلية مسؤولاً عن الأمن الوطني فقبل له إذ ذهب إلى أبو مازن وبلغه. جاءني الأخ الوزير نبيل شعث حاملاً هذين الاقتراحين وأجبتهم بجملة واحدة "كلاهما جيد كلاهما مقبول" سألني من دون نقاش؟ فقلت من دون نقاش إذا كان هذا ما يوافقون عليه فهذا جيد، فعاد إلى الأخ أبو عمار وهاتفني بعد ربع ساعة وقال أبو عمار رفض، وقال له لا أريد شروطاً مسبقة من أبو مازن، فبدأت أسأل نفسي هل أنا أضع شروطاً؟ لقد قلت كلمة واحدة وهي كلاهما مقبول... وكانت النتيجة أن القرار بحث في التنفيذية وفي المركزية ثم تحوّر الاقتراح بحيث يعين نصر يوسف وزيراً للداخلية فقط من دون الأمن الوطني ولم أكن حاضراً الاجتماعات أو تلك الجلسات وإنما قيل لي إنهم لم يصلوا إلى اتفاق.

فبدأت الأمور تتحرك، إذ كتب أربعة إخوة ستة اقتراحات لحل المشكلة، وهم أكرم هنية ونبيل عمرو وأحمد عبد الرحمن وحكم بلعوي، أما النقاط الست فهي:

1. لجنة مفاوضات وسألت هل كانت هذه مشكلة في يوم من الأيام أو موضوع خلاف؟



2. ومجلس أمن مصغر، أيضاً نحن اتفقنا... ليست مشكلتي وليست قضيتي لم يكن هذا الأمر من شؤوني. 3. تعيين وزير داخلية. 4. ثم القضايا الإدارية لا تمس إلا بالتشاور بين الرئيس ورئيس الوزراء وهي قضايا تتعلق بالقانون الأساسي. 5. ثم اجتماعات شهرية مشتركة بين القيادة الفلسطينية والحكومة كلما تطلب الأمر. 6. حضوري للجنة المركزية وإجراء مصالحة بيني وبين هاني الحسن لأن هذه مشكلة من المشاكل التي يجب أن تحل. طبعاً هذه الأمور نوقشت وبحثت وكل واحد تكلم فيها ولكنها لم تصل إلى أي نتيجة.

المشكلة الحقيقية أيها الإخوة هي أننا نواجه برفض إسرائيلي لتقديم أي من الطلبات التي كنا نطلبها، والتي شرحتها لكم والتي أقنعنا الأميركيان بها والتي تحدث بها جون وولف والتي هي أبسط الأمور... حتى الأسرى، لو أعطونا عدداً من الأسرى المحكومين وأوقفوا هذا الحائط على أرضنا ورفعوا حواجز... لم يقدموا شيئاً وفي كل مرة يقولون نحن نريد حكومة أبو مازن... لست موظفاً عندهم أو عند غيرهم... إذا كنتم تريدون هذه الحكومة ساعدوها وهذا دليل على أنهم لا يريدون الحكومة.

الأميركان ليلاً نهاراً يتحدثون عن دعم أبو مازن وإعطائه الدعم... لا نسمح ولا نقبل... أمّا أن يساعدوا، فلا شيء.

الظاهر يا إخوان أن أسلوبني في العمل لا يرضي، وأسلوبني وخطتي لا يجدان قبولاً عند أحد ربما لأنني هكذا، لست مقبولاً إسرائيلي تقول إن هذا جيد وتضربنا، و"حماس" تقول هذا الرجل صادق معنا وتضربنا، والقيادة الفلسطينية ترسل لنا العصي والخشب لنضرب به على أبواب الشرعية الفلسطينية... أنا لا أطلب شيئاً ولا أريد شيئاً والذي يقول إمّا كل شيء أو لا شيء فهو يكذب، فأنا لم أقل أبداً هذا الكلام وكنت أسخر دوماً ممّا يقول إمّا كل شيء أو لا شيء وفي الحقيقة فإن من يقول هذا لا يعرف شيئاً.

مع الأسف أيضاً أن الفضائيات العربية والفلسطينية ساهمت في التضليل، وقد رأيت عدة حلقات استغللتنا فيها، وكلها سموم ضدنا... ضد أنفسنا... لا يوجد شخص يخرج على المحطات إلا ويقول أنا أعلن من موقعي هذا ويصدر المواقف والقرارات... هم يغطون ساعات بالإعلانات ونحن ننشر أوسخ الغسيل عندهم، بلا شك إن هذه الفضائيات أساءت لضميرنا ولوجداننا ولقضيئتنا.

وأخيراً أروي لكم هذه القصة، القصة في يوم من الأيام كان الرئيس أبو عمار تحت الحصار ثم بدأ الحصار يشدد ويقسو والمطرقة تضرب على الباب فطلب مني هاني الحسن أن أتكلم مع أي أحد فتكلمت مع وزير الدفاع بنيامين بن إيلعيزر وقلت له ما الذي يحصل أريد أن أذهب لأراه (أبو عمار) فقال سأرد عليك. الإخوان في المقاطعة كانوا كل نصف ساعة يتصلون متسائلين عن التطورات... كنت أرد عليهم بأن ينتظروا وقلت كيف سأخرج؟ فلا يمكنني الخروج من بيتي. فتأخر بن إيلعيزر في جوابه وقلت في نفسي إن أفضل شيء هو أن أطلب أن يسمحوا لي أن أذهب لرؤية إخوتي الذين يعيشون سويماً للتشاور معهم قبل الذهاب عند أبو عمار... فذهبت إلى البناية التي يسكن فيها الإخوان ووجدت حوالي 10 بين عضو لجنة مركزية ومجلس ثوري وإخوان آخرين، فقلت يا إخوان مطلوب مني أن أذهب إلى أبو عمار فانصحوني ماذا أقول حتى لا تقولوا ذهبت وعدت وحدي. ماذا تريدون أن أقول؟ فبدأت أسمع اقتراحات وبعد نقاش وضعت اقتراحات محددة... لم يسمح لي أن أذهب إلى أبو عمار فأرسلتها له بالفاكس، وقلت له الإخوان يقترحون الأمور التالية واحد اثنين ثلاثة ونحن بانتظار الجواب منك، وفي حال عدم السماح لي فإننا ننتظر جوابك على الفاكس. وكان الجواب من المقاطعة شعار "بناية العار" وأطلقها الأخ هاني الحسن شخصياً حيث أن ما جرى في البناية مؤامرة للإطاحة بأبو عمار. حتى تتذكروا فقط، فقد جاء

مسلحون وأطلقوا النار على منزل نبيل عمرو باعتباره هو الذي أعلن عن هذه الاقتراحات وباعتباره "أحد المتآمرين لقلب نظام الحكم الفلسطيني!"... والتاريخ يتكرر.  
اليوم أرسلت رسالة استقالة الحكومة إلى الأخ أبو عمار. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)